٤١٧٨
ص
٩٢١٧١

لم نعلم المتن

وقف [illegible]

هذه كتابة تتعلق بعبد المنهاج وشرحه للمحلي

وهي بخط وسطه لا تاريخ لها
٢٣

علي ادريس

فرز [illegible] محمد [illegible]

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافي
مزيده لا نحصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
كلما ذكرك الذاكرون وكلما سهى عن ذكره
الغافلون واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى
ودين الحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة **وبعد**
فهذه حواش ونكت وفروع وفوائد مهمة
ان شاء الله تعالى تتعلق بمتن المنهاج وشرحه للعلامة
الجلال المحلي رحم الله مؤلفيهما ونفعنا ببركاتهما
وبركات علومهما اعاننا الله على جمعها ومن علينا
بحسن النية والاخلاص في وضعها وجعلها نافعة
لي وللمؤمنين ووسيلة للفوز بجنات النعيم مع الذين
انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين والى الله سبحانه التجي في تحرير الصواب
والعصمة من الخطا والزيغ والاضطراب انه سبحانه
وتعالى ولي الهداية والتوفيق وبيده جل وعلا
ازمة التحقيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب اعتصمت بالله توكلت
على الله فوضت امري الى الله تعالى **قال الشارح**
رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على
انعامه

انعامه ابتدا الشيخ رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة
وعقبها بالحمدلة اقتداء بالكتاب المجيد المفتتح
بالتسمية والتحميد وعملا بخبر كل امر ذي بال لا يبدا
فيه ببسم الله فهو ابتر وفي رواية كل كلام لا يبدا
فيه بالحمد لله فهو اجذم وروى الخطيب في جامعه
ببسم الله الرحمن الرحيم والبال الحال والشان وامر
ذو بال اي شريف يهتم به والبال ايضا القلب كان الامر
لشرفه وعظمه قد ملك قلب صاحبه لاشتغاله
به فشبه بذي قلب على سبيل الاستعارة المكنية
وفي وصف الامر بذلك وتقييده به فائدتان **الاولى**
رعاية تعظيم اسم الله تعالى حيث يبدا به في الامور
التي لها شان وخطر **والثانية** التيسير على الناس
في محقرات الامور واورد ان كلا من التسمية والحمدلة
امر ذو بال فيحتاج الى سبق مثله ويتسلسل
واجيب بان المراد الامر الذي يقصد في ذاته
بحيث لا يكون وسيلة لغيره فليس احسن منه ان يقال
كل من التسمية والحمد له كما يحصل البركة لغيره
ويمنع نقصه كذلك يجب ان يحصل مثل ذلك
لنفسه كالشاة من الزكاة تزكي نفسها وغيرها
على ان عموم الامر في الحديث قد دخله التخصيص
بقضية ان يتعرض ظاهر القول قال العلماء الافعال
ثلاثة قسم تشرع فيه التسمية كالوضوء والتيمم
والذبح وقراءة القران والاكل ونحو ذلك وقسم

هو لغة مقطوع الذنب والمراد به
ومعناه ناقص غير معتد به
وفيه من ... ان نقصان الاول
سرى الى الاخر

اي لاشتغاله غلب صاحبه به هـ

سبحانه وتع

لا تنسن فيه كالصلاة والحج والاذكار والدعوات وقسم
تكره فيه وهو المحرم والمكروه انتهى نعم تلتفت النفس
هنا الى معرفة الحكمة في مخالفة الصلاة ونحوها للوضوء
ونحوه وكانها والله اعلم كون الصلاة وما ذكر معها
ذكرا او مشتملا عليه فكان يغني عن التسمية لكن
يقدح في ذلك منعها في القراءة كما سلف واعلم ان
معنى يجيء الامر ذي البال ببسم الله ان نصدره به
ونذكره في بدئه ونجعل ذكره اول عمله ثم
نتبعه بباقي عمله على ما هو المعنى الشائع المتبادر من
بدء الشيء بالشيء كما نص عليه صاحب الكشاف ودرج
عليه عمل السلف والخلف ومن ثم قالوا ان بين ظاهري
الحديثين تعارضا لان العمل باحدهما يفوت العمل (اي تنافيا)
بالاخر واجيب بحمل الابتداء في الحديث على العرفي
الذي يعتبر ممتدا من حين الشروع في الشيء الى حين
الاخذ في المقصود او بحمله على الاعم من الحقيقي والا
ضافي اي فيكون وجود الابتداء بالحمدلة او البسملة
ولو اضافيا محصلا للمقصود او بان الباء في الحديث ليست
للالصاق بل للاستعانة ولا مانع من مقارنة الاستعانة
بامرين فصاعدا الامر واحد وبما نظر بعض المتاخرين
الى انما قررناه من المتعارف الشائع في معنى البدء يابى
هذه الاجوبة او بعضها اباها واضحا ويرفع التعارض
بقوله ثم ان الاية الكريمة المبدوء بها كتاب الله بيان
لمعنى الحديثين وكيفية العمل بهما حيث وصف الله
سبحانه

سبحانه فيها اثناء التيمن باسمه بكونه معطيا جلائل
النعم ودقائقها فاتى بالحمد الذي هو الوصف (اي الكستلي)
بالجميل قبل الفراغ من امر التسمية قال فظهر ان التنبيه
لكونها ذكر الله ان يجب تقديمها بوجه ما على الحمد
الذي هو ذكر الوصف قدر ما يقع به ضرورة امتناع
الجمع بينهما في المبدء فيكون البدء بالحمد اضافيا
قريبا من الحقيقي انتهى وهو في الحقيقة من مادة الجواب
الثاني لكن مع تحقيق وافادة لاشتمال البسملة على
مطلوب الحديثين جميعا واعلم ان الغرض من هذه
الاجوبة ان فك التعارض حاصل بما ذكر لانه يشترط
في التخلص من نقص البركة الجمع بين اسم الله وحمده
ثم رايت ابن السبكي في الطبقات سلك في الجواب
مسلكا غير ما سلف حيث قال رحمه الله لفظ الحمد
الوارد في الحديث اما ان يعني به ما هو اعم من لفظه
وهو مطلق الذكر او خصوصه واياما كان فالمامور به
لفظ الذكر اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان
رواية الحمد معارضة برواية البسملة فيسقط
القيدان ويرجع الى الاطلاق وكما في رواية بذكر الله
ورواية بالثناء على الله كما ذكروا مثل هذا في روايات
غسلات الكلب ومن ثم اتجه دفع ما عساه ان يقال هلا
حمل المطلق على المقيد وان قيل الابتداء بالبسملة ليس
ابتداء ببسم الله الا لفظا ولفظ اسم ليس واحدا
منهما من اسمائه تعالى قلت اجيب بان نصدر الفعل

ذكر اسم الله تعالى يقع على وجهين احدهما
ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله
مثلا والثاني ان يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كما
في التسمية فان لفظ اسم مضافا الى الله تعالى يراد
به اسمه تعالى وقد ذكرها هنا ايضا اسمه لكن لا
بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد
ان التبرك والاستعانة بجميع اسمائه لعموم الاضافة
واما البا فهي وسيلة الى ذكره على وجه يوذن بجعله
مبدا للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب
ذكر ذلك كله السيد في حاشية الكشاف ثم البا
في البسملة متعلقة بمقدر وكونه فعلا ومن مادة
التاليف هنا ومتاخرا اولى اما الاول فلاصالة الفعل
في العمل ولما في تقدير الاسم من تقدير زيادة الاضمار
قيل ولزوم عمل المصدر محذوفا واما الثاني فخالف
فيه بعض النحاة وذهب الى ان تقديره ابدا والحق تقدير
فعل من مادة تلك الافعال المبدوة بالبسملة كالف
هنا واحتج بان الابتدا اعم من خصوصيات تلك الافعال
[redacted] فكان اجدر بالتقدير كما في تقدير النحاة
متعلق الظروف المستقرة عاما كالحصول والكون
ورد بان فعل الابتدا لا يستقل بما قصد بالتسمية من
وقوعها مبتدا بها فتقديره اوقع في المعنى قال تعالى
بعد اقرا باسم ربك لان الاعم هناك فعل القراءة
فلذا صرح به وقدم ورد بان تقدير خصوصيات
الافعال

اي ما خالف فيه بعض النحاة وما ذهب اليه

ليس شرطا في الوضع سلمنا لم لا يجوز ان يكون الواضع
هو الباري سبحانه وعز الثاني بجعل الجار متعلقا
بيتعلق والجملة خبر ثان وهي الخبر والله بدل او الخبر
اختاره صاحب الكشاف انه اسم عربي مشتق وانه
ليس بصفة في اصله بل هو في اصله اسم جنس ككتاب
وامام يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب اي بعد
تعريفه على المعبود بحق اي على الذات المخصوصة
فصار علما لها بالغلبة بتصرف فيها عند الاطلاق
كالنجم والعقبة والكتاب وساير الاعلام الغالبة
ثم اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة
وصار الله بحذفها مختصا بالمعبود بالحق لا يطلق
على غيره قال السيد في حاشية الكشاف في الاله قبل
حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات المعينة
الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم
على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا قال وزعم
بعضهم ان مراد صاحب الكشاف من غلبته على
المعبود بحق انه غلب على هذا المفهوم الكلي الذي
هو اخص من معناه الاصلي وهو مطلق المعبود وانه
اراد باختصاصه بعد الحذف بالمعبود بالحق انه
اختص بذاته تعالى علما له واستشهد لذلك بتعبير
الحق في الاول وتعريفه في الثاني واعتذر عن تشبيهه
بالنجم وغيره من الاعلام بان التشبيه ليس في العلمية
بل في مجرد الغلبة سوا انتهت الى حد العلمية

او لا ولزومه النسخ في الحاشية المذكورة بما يعرف
بمراجعتها واختار ان تعريف الحق وتنكيره في عبارة
الكشاف محرف بعض اذا تقرر ذلك فاعلم ان الزمخشري
قد استدل على كونه في الاصل اسما لا صفة بما نصه
فان قلت اسم هو ام صفة قلت بل اسم غير صفة
الا تراك تصفه ولا تصف به لا تقول شيء اله وتقول اله
واحد وايضا فصفاته تعالى لا بد لها من موصوف
تجري عليه فلو جعلنا كلها صفات بقيت غير جارية
على اسم موصوف بها وهو محال انتهى وتحقيق الاول
ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى
معين يقوم به فيكون مجموع مدلوله مركبا من ذات مبهمة
لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح
اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ومثل ذلك يسمى
صفة وقد يكون المعنى المعتبر فيه يسمى مصحح الاطلاق
كالمعبود مثلا ولا يلزم ذكر موصوف معه لفظا او تقديرا
تعيينا للذات التي قام بها المعنى وقد يوضع لذات
معينة ولا يلاحظ معها شيء من المعاني القائمة فيكون
اسما لا يشتبه بالصفة قطعا كفرس وابل وقد
يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق بها
وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا
عن الموضوع له وسببا باعثا لتعيين الاسم بازائه
كاحمر اذا جعل علما لذات فيه الثاني ان يكون ذلك

المعنى

المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب من ذات معينة
ومعنى مخصوص كاسماء الالة والزمان والمكان وهذان
القسمان يشاركان الاسماء والمعنى المعتبر فيها مرجح
للتسمية لا مصحح للاطلاق فلا يطرد ان في كل ما
يوجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة لشيء لكن ربما
يشتبهان بالصفة والاخير اشد اشتباها لان المعنى
المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما ومعيار
الفرق انهما يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفات
وحيث وصف في الاستعمال اله واحد ولم يوجد شيء
اله مع كثرة دورانه على الالسنة عرف انه من الاسماء
دون الصفات وهكذا احكم كتاب وامام وسائر
ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية ما للذات واما
الدليل الثاني فقد اعترض عليه تارة بانهم فرضوا
الاستدلال في الاله ومن الجائز ان يكون الاله صفة
ويكون الله اسما للذات فلا يلزم بقاء صفاته غير جارية
على موصوف واخرى بانه لم لا يجوز ان يوضع للذات
الشريفة باعتبار قيام معان بها الالفاظ ولا يوضع
لخصوصية الذات اسم ولا استحالة في ذلك وانما
المستحيل وجود صفات من غير ذات موصوفة بها
واجيب عن الاول بان الله هو الاله حذفت الهمزة
فان كان الاله صفة كان الله ايضا كذلك وان عرض له
الاسمية بصيرورته علما والمقصود ان الاله لو
كان صفة لم يكن له ايضا في اصل الوضع اسم يجري عليه

صفاته وفيه كما قال السيد نظر لان الها لو كان اسما
لم يكن الله ايضا في اصل الوضع اسما له بل للمعبود مطلقا
فالحق ور مشترك وعن الثاني بان المراد من الاستحالة
مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فان الاستقرا
دل على ان كل حقيقة تتوجه الاذهان اليها والى تسميتها
فيما بين اهل اللغة قد وضع لها اسم تجري عليه
صفاتها واحكامها والى ذلك اشار بعض المحققين
حيث قال اذا كان الله صفة وسائر اسمائه صفات
يلزم ان العرب لم ينبو شيا من الاشيا المعتبرة الا سمته
ولم تسم خالق الاشيا ومبدعها هذا محال وبحث
فيه السيد ايضا بانه ان اراد ان الله اسم لذاته تعالى
لا يتصف به معنى الصفة حال اطلاقه عليه كما هو
الظاهر من عبارته فقد تم كلامه ولا يجري نفعا لجواز ان
يكون صفة في اصله ثم صار علما وان اراد انه اسم
في اصله فاثباته مشكل لما عرفت من ان الها سواء جعل
اسما او صفة ليس موضوعا بازاء ذاته تعالى فلو كان
الاختصاص العارض للاسم العام كافيا في تسميته
تعالى في اللغة كان الاختصاص العارض في الصفة
كافيا فيها لا يقال الاسم قبل الاختصاص يمكن ان يطلق
عليه فتجري عليه صفاته بخلاف الصفة قبل اختصاصها
فتبقى الصفات حينئذ غير جارية على موصوف لانا نقول
لما يكفي في اجرا الصفات التعبير عنه باسم عام فليعبر
عنه بلفظ اخر كلفظ الشي مثلا قال الفنري كسيد ولا
مخلص

المراد من الاستحالة مخالفة القواعد المعلومة من اللغة والعقل ... لا بقا الا الصفات

مخلص لمن زعم انه اسم في اصله الا بان يقول الاله جنس
المعبود من اسم تجري عليه صفاته فانه معنى متعارف
وليس له اسم سوى الله ثم قال ولك ان تقول الضمير في
قول الزمخشري اسم هو او صفة راجع الى الله لا الى اله بين
اسميته في الدليل الاول ونفي كونه صفة عن اصله وفي
الدليل الثاني نفي كونه صفة عنه حال اطلاقه عليه
سواء كان اسما في اصله او صفة فيندفع الاشكال
بحذافيره انتهى فان قلت قد استفدنا مما سلف
ان هذا الاسم الشريف مشتق فما هو كان في الاصل
صفة او اسم جنس ومم اشتقاقه قلت هو كما قال
البيضاوي من اله الاهة والوهة والوهية بمعنى عبد
عبادة قرا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ويذرك
والاهتك اي عبادتك وقيل من اله اذا تحير لان العقول
تتحير في معرفة ذاته وما يجوز عليه من افعاله وصفاته
واليه ذهب الزمخشري وقيل من الهت الى فلان سكنت
اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى
معرفته وقيل من اله اذا فزع من امر نزل به لان العابد
يفزع اليه وقيل من اله الفصيل اذا ولع بامه لان
العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدائد وقيل
من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت
الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال
الضمة على وجوه فقيل اله كاعا واشاح ويرده
الجمع على الهة دون ولهة والحاصل انها فعال

بمعنى مألوه اي معبود او بمعنى مالوه فيه اي متحير فيه
وفسر اللباقي فان قلت الراجح اشتقاق الفعل والصفات
من المصدر فكيف قلت ان الها باوجهه السابقة
مشتق من الافعال قلت المراد من مادة تلك الافعال
اي مجاز رها دون نفسها غاية الامر انهم اختاروا
صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التنبيه على
الحروف المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج
والقبول تشتمل على حروف لا تعتبر فيه فان قلت هل
يقصد بلفظ الله حالة اطلاقه عليه سبحانه وتعالى
الدلالة على معنى المعبودية او الحيرة ونحو ذلك مما
سلف قلت قال السيد لا لانه علم فلا يقصد به الا الذات
اصالة انتهى بتمته قال بعضهم ليس بيان الاصالة
مغنيا عن بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال
اللفظ اصالة والى معناه تبعا سواء كان في الاصل او الفرع
فجمع الى الاول الثاني بنظرا الى اعتبارهما اصالة ثم تفخيم
لام هذا الاسم الشريف اذا انفتح ما قبله او انضم
طريقة في اللغة مطردة وقيل مطلقا وحذف الفه
لحن تفسد به الصلاة ولا ينعقد به صريح اليمين وقد
جاء للضرورة في الشعر ؞ الا بارك الله في سهل
اذا ما الله بارك في الرجال ؞ والرحمن الرحيم صفتان
مشبهتان صيغتا للمبالغة من رحم كالغضبان من
غضب والعليم من علم واورد ان الصفة المشبهة لا
تشتق الا من لازم واجيب بان الفعل المتعدي قد يجعل
لازما

لازما بمنزلة الغرائز فيحوك الى فعل بالضم ثم يشتق
منه على ان سيبويه قد نص على ان الرحيم صيغة
مبالغة في قولهم هو رحيم فلانا وعليه فلا اشكال
في الرحيم قال الزمخشري فان قلت ما معنى وصفه
تعالى بالرحمة ومعناه العطف والحنو ومنها الرحم
لانعطافها على ما فيها قلت هو مجاز عن انعامه
على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته ورق
لهم اصابهم بمعروفه وانعامه كما انه اذا ادركته وقه
الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم خيره ومعروفه
انتهى وقوله ومعناها العطف والحنو اراد الميل
النفساني اي الشفقة والرقة وذلك من الكيفيات
التابعة للمزاج والله سبحانه وتعالى منزه عنها
وقيل اراد الميل الجسماني اي الانعطاف والانحناء
قال السيد وليس بصحيح لبعده عما يلائمها في الاشتقاق
انتهى وقوله مجاز عن انعامه اي مجاز مرسل فان الرحمة
والرقة سبب الانعام ولو جعل مجازا عن ارادة الانعام
لجاز فان الرحمة سبب الارادة اولا وبواسطة الارادة
للانعام ثانيا وعلى هذا تكون الرحمة من صفات الذات
كما انها على الاول من صفات الافعال وقوله عنف
هو بضم النون والتخفيف من العنف وهو ضد الرفق
ثم الرحمن ابلغ من الرحيم وعبارة الكشاف وفي
الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم قال السيد تلك
المبالغة اما بحسب شمول الرحمن للدارين واختصاص

ف فانه ليس معنى الرحمة وان كان مشابها لمعناها او مسببا عنه ...

الرحيم بالدنيا كما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا
والآخرة ورحيم الدنيا واما بحسب كثرة افراد
المرحومين وقلتها كما ورد عنهم يا رحمان الدنيا
ورحيم الآخرة لان رحمة الدنيا تعم المومن والكافر
واما بحسب جلالة النعم ودقتها والمعنى يعني
في عبارة الكشاف السابقة ان في الرحمن مبالغة
ليست في الرحيم فيقصد رحمة زايدة بوجه ما فلا
ينافي ما يروى من قولهم يا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما لجواز ان يراد بهما هنا جلايل النعم
ودقايقها انتهى ومن الادلة ايضا على الابلغية
القول المشهور بين العلماء ان زيادة البنا تدل على زيادة
المعنى قال الزمخشري ومما طرق اذني من ملح العرب
انهم يسمون مركبا من مراكبهم بالشقدف وهو
مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق
الطايف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل اردت
المحمل العراقي فقال اليس ذاك اسمه الشقدف
قلت بلى فقال هذا اسمه الشقنداف فزاد في الاسم
لزيادة المسمى انتهى وقد نقضت القاعدة المذكورة
بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان الشرط في ذلك
بعد تلاقي الكلمتين في الاشتقاق اتحادهما في النوع
كصد وصديان وغرث وغرثان وفرح وفرحان
كل صفة مشبهة بخلاف حذر وحاذر فان الاول صفة
مشبهة والثاني اسم فاعل وبان القاعدة اكثرية
لا

لا كلية وبان حذرا انما كان ابلغ لالحاقه في الثبوت
بالامور الجبلية كشره ونهم وفطن وذلك لا ينافي
كون حاذرا ابلغ بوجه اخر لجواز ان يدل على زيادة الحذر
وان لم يدل على ثبوته ولزومه فان قلت حيث ثبت
ان الرحمن ابلغ من الرحيم فلم قدم والقياس يقتضي
الترقي من الادنى الى الاعلى نحو فلان عالم نحرير وجواد
فياض قلت اجيب بان الرحمن لما دل على جلايل
النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها فيكون
كالتتمة والرديف وايضا فان الابلغ اذا كان اخص
مما هو دونه ومشتملا على مفهومه تعين هناك طريق
الترقي اذ لو قدم الابلغ كان ذكر الاخر عاريا عن الفايدة
كما في المثالين المذكورين فان النحرير والفياض يشتملان
على مفهومي العالم والجواد مع زيادة واما اذا لم يكن
الابلغ مشتملا على مفهوم الادنى كالرحمن والرحيم
اذا اريد بالاول جلايل النعم وبالثاني دقايقها جاز
سلوك كل واحد من طريقي التتميم والترقي نظرا الى مقتضى
الحال ولما كان المنظور اليه بالقصد الاول في مقام
العظمة والكبريا جلايل النعم واصولها دون دقايقها
قدم الرحمن واردف بالرحيم كالتتمة تنبيها على ان
الكل منه تعالى وان عنايته تعالى شاملة لذوات الوجود
كلهم كي لا يتوهم ان محقرات الامور لا تليق بذاته تعالى
فيحتشم او يتجنب من سؤالها وبان الرحمن لما ناسب اسم الله
العلمية من جهة الاختصاص بصفة كان تقديمه اولى بانه

فخم في البسملة الشريفة المبدو بها كتاب الله تعالى
محافظة على رؤوس الآي ثم استقر الامر على وقفها
قال الزمخشري الرحمن من الصفات الغالبة كالدبران
والعيوق والصعق ولم يستعمل في غير الله تعالى
كما ان الله تعالى من الاسماء الغالبة انتهى ومراده فيما
عدا الصعق الغلبة التقديرية او مقتضى القياس كما
قال السيد استعماله في غيره تعالى لان معناه بليغ
الرحمة وحيث اختص به ولم يستعمل في غيره تعالى
فكانه غلب عليه من بين ما اقتضى القياس اطلاقه
عليه وكذا غلبة الدبران والعيوق اذ تقديره غيرهم
ان يستعملا في هذين الكوكبين لكن لما اعتبر فيهما
معنى الدبور والعيوق كان مقتضى القياس ان يستعملا
في غيرهما ايضا وحيث اختصا بهما علمين لهما هـ
فكانهما غلبا عليهما بخلاف الصعق فان غلبته تحقيقية
ومن كلا انقسام الغلبة الى التقديرية والتحقيقية تراهم
يقولون العلم اما بالنظر الى القياس والاستعمال واما
بالنظر الى الواقع والاستعمال فان قلت الرحمن صفة
لانه يوصف به ولا يوصف ولان المفهوم منه بليغ الرحمة
كما سلف وقد اختص به تعالى معرفا ومنكرا وليس بعلم
قطعا فكيف شبهه الزمخشري بالاعلام التي تلزمها
اللام قلت اجيب بان غرضه من التشبيه الاشتراك
في مطلق الغلبة والاختصاص سواء كانت تحقيقية
او تقديرية مع اللام او بدونها على وجه العلمية او
الوصفية

الوصفية وكذا غلبة الجلالة الشريفة تقديرية
لان اصله الاله فاقتضى القياس صحة اطلاقه على غيره
كاصله الا انه لم يطلق الا عليه تعالى قال السيد وقد
يقال هذه الكلمة مذ وضعها الى ان صارت علما
اسم واحد فاوردها الزمخشري في مقابلة كلمة الرحمن
وحكم عليها بالغلبة التحقيقية في الجملة اذا كان اصله
الاله وذلك لاتصافها بها في بعض اطوارها اعني قبل
حذف الهمزة واما الحكم بالاختصاص وعدم اطلاقه
على غيره تعالى فانما هو على هذه الكلمة فغلبة حذف
الهمزة في مقابلتها معتبرة بوجودها انتهى ولا يشكل
على ما تقرر من الاختصاص بالرحمن قول بني حنيفة في مسيلمة
الكذاب رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه وانت غيث
الورى لا زلت رحمانا لان ذلك من تعنتهم في كفرهم حيث
بالغوا فيه حتى خرجوا فيه عن طريقة اللغة والتعنت
طلب الايقاع في امر شاق فاما ان يراد به ايقاع بعضهم
بعضا او ايقاع كل واحد نفسه في ذلك وهذا اجرد
الرحمن من ال ففي صرفه انا وعدمه وجهان والاظهر
عند الزمخشري وجماعة عدم الصرف قياسا على اخواته
من بابه اي من فعلى بالكسر للغير بعد فتح الفاء فان كل
فعلان من هذا الباب كعطشان وعريان وسكران
فانه غير منصرف لا يقال هو منقوض بندمان فانه
فعلان وهو منصرف لمجيء ندمانة فانا نقول المأخوذ من الندم
بمعنى النادم غير منصرف كسكران ومؤنثه ندمى كسكرى

واما الذي هو منصرف ومونثه ندمانة فهو من المنادمة
في الشراب ونحوه بمعنى النديم وفعله نادم اي باسط
ونازح وسامر لا ندمان اي نادم وتلهف وتحزن فلا
يوخذ فعلان من فعل بالفتح والكسر الا غير منصرف
فان قلت قد اشترط في امتناع صرف فعلان ان
يكون فعلان فعلى واختصاص رحمان بالله تعالى يمنع
ان يكون فعلى فعلى فلم تمنعه الصرف قلت قد سال
ذلك صاحب الكشاف واجاب بان اختصاصه به تعالى كما
حظر ان يكون له مونث على فعلى فقد حظر ان يكون
له مونث على فعلانة فاذا لا عبرة بامتناع التانيث
للاختصاص العارض ووجب الرجوع الى الاصل قبل
الاختصاص وهو القياس على نظايره انتهى وتحقيق
هذا الجواب وايضاحه ان اشتراط وجود فعلى لمنع
الصرف انما اعتبر ليتحقق انتفا فعلانة اذ بانتفايها
يتحقق به مشابهتها لالفي مضارعة الكلمة اخر
انثى التانيث في عدم قبول التا والاختصاص العارض
كما منع وجود فعلى منع وجود فعلانة فان نظر الى
اسما فعلى وجب ان لا يمنع صرفه لان وجود فعلى
هو الشرط ومناط الحكم في الظاهر وان نظر
الى انتفا فعلانة وجب ان يمنع صرفه لان انتفاها
هو مناط الحكم في الحقيقة الا انه لخفايه جعل
وجود فعلى امارة عليه ومناط الحكم باعتبار
الاختصاص يوجب ان يكون ممنوعا من الصرف وغير
ممنوع

ممنوع منه وهو محال فوجب ان لا يعتبر امتناع التانيث
اي انتفا فعلى وانتفا فعلانة بسبب الاختصاص العارض
وانه يرجع الى اصل هذه الكلمة قبل الاختصاص ويعتبر و
حالها قبله وذلك بالقياس على نظايرها من بابها اي
فعل بالكسر كما فعل سلف فاذا كانت ممنوعة
من الصرف لتحقق وجود فعلى علم ان هذه الكلمة
ايضا في اصلها مما تحقق فيها وجود فعلى فيمنع
الصرف ايضا كذا حققه السيد الجرجاني ثم قال وقيل
المراد ببابه فعلان الذي مونثه فعلى اكثر من فعلان الذي
مونثه فعلانة والفرد انما يلحق بالاعم الاغلب انتهى وعلى
هذا الاخير اقتصر البيضاوي وجنح فيه الرضي بقوله
والحق ان يقول الصرف اولى لانه الاصل فيرجع فيما يشك
فيه هل صرفته العرب اولا قال السعد التفتازاني
يجوز الجمع بينهما لجواز الامرين جعلوا الاعمال في الجملة
اولى من الاهمال بالكلية انتهى وقال السيد وقد يقرر
الجواب ايضا بان هناك مذهبين اشتراط وجود فعلى
واشتراط انتفا فعلانة ولا ترجيح لاحدهما على الاخر
فوجب ان لا يعتبر انتفا التانيث لاجل الاختصاص والا
يلزم ان لا يحكم بالصرف ولا بمنعه تفاديا عن الحكم فتعين
الرجوع للاصل او يقال حال الاختصاص وجد الشرط
على مذهب وانتفى على اخر فتعارضا وتساقطا فيصار الى
ما قبل الاختصاص انتهى خاتمة في تحقيق التسمية
بهذه الاسما الشريفة اعلم للعارف بان المستحق

لان يتبرك به ويستعان به في مهمات الامور هو المعبود
الحقيقي المنعم بصنوف النعم كلها عاجلها واجلها
جليلها وحقيرها فيتوجه بكليته الى جنابه المقدس
ويشغل سره بذكره عن غيره وقوله الحمد لله فيه
ثلاث مباحث الاول في بيان حقيقة الحمد وما يتبعه
الثاني في اعراب الجملة وما يتبعه الثالث في بيان
معنى اللام الداخلة على الحمد وما يتبعه اما المبحث
الاول فلهم في تعريفه لغة عبارات متقاربة اشهرها
واجمعها انه الثنا باللسان على الجميل الاختياري على
جهة التبجيل سوا تعلق بالفضائل ام بالفواضل فالثنا
قال السيد في حاشية الكشاف هو الذكر بالخير انتهى
وفي المطول هو الكلام الجميل انتهى ومن ثم اورد على
التعريف ان قيد اللسان مستدرك لان الثنا لا يكون
الا به ولا يرد حديث لا احصي ثنا عليك انت كما
اثنيت على نفسك لانه على المجاز وقصد المشاكلة
واجيب اولا بان اختصاصه غير مجزوم به لان
المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله
تعالى اذكروا ما فيه ان الثنا هو الاتيان بما يشعر
بالتعظيم مطلقا وثانيا بانا لا نسلم اختصاص الذكر
والكلام باللفظي وان سلمنا ففائدة ذكر اللسان
بيان الواقع والتوطية للفرق بين الحمد والشكر وبيان
النسبة بينهما ودفع احتمال التجوز باطلاق الثنا
على ما ليس باللسان مجازا فان قلت حيث استفيد
من

من كلام السيد وصاحب المطول ان الثنا خاص بالجميل
وهو كذلك على الاشهر فما الجواب عن حديث مر
بجنازة فاثنوا عليها خيرا ثم مر باخرى فاثنوا عليها
شرا قلت هو على المجاز وقصد المشاكلة نظير ما
سلف فان قلت يشكل على اختصاص الحمد اللغوي
باللسان قوله تعالى وان من شي الا يسبح بحمده واكثر
الاشيا لا لسان له قلت لا اشكال بل هو من قبيل المجاز
والمعنى ان من شي لا ينزهه عن لوازم الامكان وتوابع
الحدوث بلسان الحال حيث يدل بامكانه وحدوثه
على الصانع القديم الواجب لذاته ولكن لا تفقهون
تسبيحهم ويجوز ان يحمل التسبيح على المشترك بين
اللفظ والدلالة لاسناده في صدر الاية الى ما يتصور
منه اللفظ والى ما لا يتصور منه فان قلت فحمد الله
سبحانه لنفسه المقدسة لا يتناوله التعريف قلت لانه
الحمد اللفظي ومن ثم عرفوه تعريفا شاملا لهما كما قال بعض
المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية
وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل
وهو اقوى لان الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها
دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال
فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها
قال ومن هذا القبيل حمد الله تعالى نفسه وثناؤه على
ذاته المقدسة وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود
على ممكنات لا تحصى ونصب عليها موائد كرمه التي لا

ثنا هي فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات
قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات
الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال سيد البشر صلى الله عليه وسلم
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك انتهى
وهو تفسير بالغ في الحسن الا ان قوله وقد يكون بالفعل
وهو اقوى يجب حمله بقرينة مثال السخاوة على الفعل
الذي يلزمه الدلالة على الاتصاف بصفاته وسببه وذلك
لانه قد ورد في الحديث الشريف الحمد راس الشكر
ما شكر الله من لم يحمده فتكلم على ذلك الزمخشري والبيضاوي
والسيد بما نصه واللفظ للسيد ان الشخص اذا لم يثن على
المنعم بما يدل على تعظيمه واكرامه لم يظهر منه شكر
وان اعتقد وعمل فلم يعد شاكرا لان حقيقة الشكر اظهار
النعمة والكشف عنها كما ان كفرانها هو اخفاؤها وسترها
والاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح وان كان
ظاهرا الا انه يحتمل خلاف ما قصد به فانك اذا قمت لاحد
تعظيما له احتمل القيام امرا اخر لم يتعين التعظيم واما
النطق فهو الذي يفصح عن كل امر خفي ويجلي كل مشتبه ولا
احتمال له بل هو ظاهر في نفسه ومعين لما يريد به وضعا
فكما ان الراس اظهر الاعضاء واعلاها وهو اصل لها وعمدة
لبقائها كذلك الحمد اظهر انواع الشكر واشهرها وادلها
على حقيقة الشكر اعني الابانة على النعمة حتى اذا فقد كان
ما عداه بمنزلة العدم انتهى وقولنا على الجميل الاختياري
معناه

معناه لاجل الفعل الجميل الاختياري فعلى تعليلية وهذا
الفعل الموصوف بما ذكر هو المحمود عليه واما المحمود
به فحسبما ذكر فيقتضي انه لا يشترط فيه الاختيار وقد
دل عليه في التعريف بلفظ الثنا فانه الذكر بالخير او
الكلام الجميل كما سلف فيصير معنى التعريف ان الحمد هو
الوصف بالجميل لاجل الفعل الجميل الاختياري فيكون الحمد
مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يعم الاختياري
وغيره يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ولا يقال حمدتها
ومن ثم اختير الحمد على المدح ليشعر بالاختيار وما
اختاره على الشكر فلنعم الفضائل والفواضل وخالف
الزمخشري فجعل المدح مرادفا للحمد حيث قال في الكشاف
المدح والحمد اخوان وهما الثنا والنداء على الجميل
من نعمة وغيرها تقول حمدت الرجل على انعامه وحمدته
على حسنه وشجاعته انتهى قال السيد في حواشي الكشاف
اخوان اي مترادفان وقيل اراد الاخوة في الاشتقاق الكبير
وهو الاشتراك في الحروف الاصول من غير ترتيب مع اتحاد
في المعنى او تناسب فيه كالجذب والجبذ والحمد والمدح
او في الاكبر بان يشتركا في اكثر تلك الحروف ويتناسبا
في الباقي مع الاتحاد او التناسب في المعنى كاله و وله وكا لفلق
والفلج ولان الحمد مخصوص بالجميل الاختياري والمدح
بنعمة وغيره ورد بان المصنف يعني الزمخشري صرح في
تفسير قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان بان المدح
لا يكون بفعل غير اختياري وتاول المدح بالجمال وحسن

الوجه الرابع لانهما على الافعال الجميلة والمدح مخصوص
عندهم بالاختياري قالوا انما ترك قيد الاختيار في تفسير
معنى الحمد اما اعتمادا على الامثلة فانها اختيارية واما لانه
اراد الفعل الجميل وهو بالاختيار فقوله يعني صاحب الكتاب
من نعمة اي انعامه بنعمة انتهى واورد على قيد الجميل
انه اذا اثنى على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل الانفس
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد بدليل ذم
الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل واجيب
بمنع كونه حمدا وان سلم فلا نسلم ان المراد بالجميل ولو عند
الحامد وعلى قيد الاختيار انه يلزم عدم صحة حمد سبحانه
وتعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء
جعلت عين ذاته المقدسة لما كانت كافية في ثبوت تلك هي
الصفات الشريفة نزلت منزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها
وناقش بعضهم فيه بقوله حاصل هذا الجواب دفع فساد
العكس بارتكاب مجاز في التعريف من غير قرينة فيخف الايراد
اذ ينتقل من فساد العكس في خفاء المراد قال والتحقيق جعل
التعريف لحمد المخلوق خاصة وان يعرف حمد الله سبحانه
وتعالى بانه وصفه تعالى بصفاته وافعاله كما جرى عليه
المتقدمون انتهى واجيب ايضا عن اشكال الحمد عليها باعتبار
على الصفات بانها لما كانت مبدأ الافعال الاختيارية كان
الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري
في المال انتهى وقد يناقش فيه بمثل ما سلف فان قلت اين
ما وعدت به من ان المحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا
قلت

او زائدة عليها لان تلك
الصفات الشريفة المقدسة
ليست بافعال ولا يوصف ثبو
تها بالاختيار واجيب
بان ذاته المقدسة صح

قلت قد عرف الحمد في شرح المطالع بانه الوصف بالجميل
على جهة التعظيم والتبجيل قال الشيخ رحمه الله تعالى
في حاشيته عليه ثم ان الجميل ان تناول الاختياري وغيره
كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح والحق عليه ان
يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص
بالاختياري لزم ان لا يكون حمده تعالى بصفاته الذاتية
حمد الله وقد يجاب بانه متناول لهما معا لكنه محمود به
ولا بد هاهنا من اعتبار قيد رابع وهو ان يكون ذلك الوصف
بازاء امر اختياري هو المحمود عليه من نعمة او غيرها
فيختص الحمد بالفاعل المختار دون المدح اذ يجوز ان يكون
المحمود عليه كالمحمود به مما ليس اختياريا فان قيل
اذا وصف المنعم بالشجاعة محمودا بها والانعام
محمودا عليه واما اذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن
هناك محمود عليه قلنا تلك الشجاعة من حيث انها
كان الوصف بها كانت محمودا بها ومن حيث قيامها بمحلها
كانت محمودا عليها فهما متغايران هاهنا بالاعتبار ولهذا
يقال وصفته بالشجاعة لاجل كونه شجاعا قال ومنهم من منع
صحة المدح بما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤة مصنوعا
لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقيل
هو خطأ من الجمهور وقيل هو مدح لكن لانه على الاوصاف
الجميلة كما يقال الحسن الصورة يدل على حسن السريرة انتهى
كلام الشيخ رحمه الله سقناه مع طوله لنفاسته وكثرة
فوائده وقوله والحق عليه ان يقال الخ اي فلم يقع الترادف

والقدرة الكاملة مثلا لاجل
انعامه كانت الشجاعة مح

فلم يفد التعميم وقوله ومن حيث قيامها بمحلها كانت
محمودا عليها لا يقال الشجاعة نفسانية غير اختيارية
وذلك ينافي ما اعتبر في المحمود عليه من قيد الفعل
والاختيار لأنا نقول كما تطلق الشجاعة على الملكة المذكورة
كذلك تطلق على آثار تلك الملكة كالخوض في المهالك
والإقدام في المعارك وهذا الثاني هو المراد هنا نعم
هذا الذي حاوله رحمه الله تعالى قد يشكل عليه ما لو
وصف الباري سبحانه بصفاته القديمة من حيث اتصافه
بها فإن اعتبر أن الذات المقدسة كافية في ثبوتها لها الخ
أو بأنها مبدأ الأفعال الاختيارية فقد رجع إلى الجوابين السابقين
وقوله ومنهم من منع صحة المدح بما ليس اختياريا الظاهر
المتعين أن الباء سببية أو بمعنى على فيكون واقعه على
الممدوح عليه وكذا الكلام على الباقي قوله بصباحة
الخد وفي نظير هذا الكلام السابق عن حاشية الكشاف
يتعين فيها ما ذكرنا لأن غرض السيد من ذلك إثبات الترادف
بين المدح والحمد بأن يكون قيد الفعل الاختياري معتبرا
في كل كما سبق عن حاشية الكشاف والذي حاوله في
حاشية المطالع اعتبار ذلك في المحمود عليه خاصة
فيكون أن يكون المدح كذلك كي يتم دعوى الترادف
فإن قلت هذا الذي حاوله السيد رحمه الله تعالى
من أن المحمود به لا يشترط أن يكون اختياريا هل ذكره غيره
قلت نعم ذكره الأبهري في حاشية المطول قال في المطول
الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
أم

أم بالفواضل فقال في الحاشية المذكورة لم يتعرض للمحمود
به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وإنما ترك
ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق
بالنعمة أم لا ثم قال فإن قلت قد صرحوا بوجوب كون
المحمود عليه اختياريا وإن عمم المحمود به على الأشهر
ووجهوا اختياره على المدح بأنه مشعر بالاختيار الذي هو
القاعدة العظمى في أصول الدين دون المدح لصحة قولهم
مدحت اللؤلؤة على صفائها والتعريف المذكور خال عن
اشتراطه قلت أجاب الشارح في شرح الكشاف بأن الموصوف
مقدر أي في الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما
يكون بالاختيار انتهى فصرح كما ترى بأن المحمود به يكون غير
اختياري في زاد أنه الأشهر ولولا هذه الزيادة لقطعت بأنه
لا سلف له في ذلك سوى ما سلف عن السيد وقولنا على جهة
التبجيل معتبر لما أشار إليه في حواشي شرح المطالع بأن
مجرد الذكر اللساني لا يكون حمدا إلا إذا طابقه الاعتقاد
ولم يخالفه أفعال الجوارح والأعضاء تهكما فإن قلت لم يكتف
في القلب بعدم المخالفة كالجوارح قلت لأنه المنظور إليه
وبه صلاح الجسد وفساده ثم هذه المطابقة وعدم
المخالفة قد اعتبرا شرطا لا شطرا فلا إشكال في أن مورد
الحمد هو اللسان فقط على أن بعضهم قد قال إن زيادة على
جهة التبجيل مستدركة لأن التهكم ليس فيه ثناء بجميل
بل هو وصف للمتهكم به بما ليس متصفا به حقيقة
بل مجازا إما باعتبار ما كان أو باعتبار ضد حاله المتهكم به

فيها والمجاز لا يحترز عنه في الحد بل عن المشارك للمحدود
في الاطلاق والحقيقي قال الدماميني انها للبيان ودفع دخول
مثل ذلك في جنس المحدود انتهى وقولنا سواء تعلق هو
بالفضائل الخ فاعل تعلق ضمير يعود على الثناء او الحمد والمعنى
سواء كان ذلك المحمود عليه الذي صدر الثناء لاجله من
الفضائل اي الفواضل والاولى جمع فضيلة وهي المزية
الذاتية والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدي بمعنى
تعديها تعلقها بالغير في تحققها وجوبا كالانعام اي اعطاء
النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر
اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة والفعل لا يقبل
الانتقال ثم لا يخفى ان المزايا الذاتية كالعلم والحلم والشجاعة
ونحو ذلك من الملكات النفسانية لا بد من تاويلها بافعال
اختيارية لما تقدم من المحمود عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا
وقد تعرضنا لتاويل الشجاعة فيما سلف والله اعلم هذا
ما يتعلق بتعريفه لغة واما الحمد اصطلاحا فانه مساو للشكر
لغة وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان فان قلت لم كان التعرض لمعنى الشكر بعد بيان الحمد
كالمتفق عليه عند المتطفلين وان كان الذي يجري به الكتب
هو الحمد خاصة قلت لانه لما كان قريبا من الحمد في
المعنى وقريبا له في الاستعمال كان المقام بعد بيان الحمد
مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر ما ذا وهل هو هذا
فيسروه ويثبتوا الفرق بينهما تخليصا للسامع من ورطة
الحيرة

الحيرة والمراد بالفعل في صدر التعريف ما يشمل القول كما
افصح عن ذلك اخر التعريف ومعنى ينبئ عن تعظيم المنعم
يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه
ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني ولا يقدح
فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع
الجهل بالوضع وعدم الاستعمال على انه يجوز ان يطلع على
اعتقاد الشاكر بالهام او اخبار الغير او المعتقد بنفسه
او بفعله ولا شك ان المنبئ عن التعظيم في كل ذلك بلا
واسطة هو الاعتقاد لا غير لكن لم يطلع عليه الا بواسطة
هذه الامور فاندفع ما قيل لا يصح ان يكون اعتقاد الجنان
من اقسام الشكر لعدم الانباء فيه اذ لا معنى لانبائه بالنسبة
الى المعتقد واما غيره فلا يطلع ولو اطلع بقول او فعل فذلك
المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبئ دونه وبا بسبب
متعلق بفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر فلا بعضهم
لعدم ثبوته بالنقل الصحيح وقولنا سواء الخ قال السيد رحمه
الله الشكر اما بالقلب بان يعتقد اتصاف المنعم بصفات
الكمال او انه ولي النعمة واما باللسان بان يثني عليه بلسانه
واما بالجوارح بان يدأب نفسه في طاعته وانقياده انتهى
وعبارة بعض المتاخرين فقد صرحوا بان الشكر الجناني اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او انه ولي النعمة في مقابلة
انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان
لزمته قال والمراد من الاعتقاد النصب يعم جازما او راجحا
ثابتا او لا وقيل المراد الجزم انتهى قلت وينبغي في هذا

المقام ان ينبه لامرين الاول ان المشكور به اللساني لا يجب
ان يكون اخبارا بالانعام كالمشكور عليه اخذا من نظير
ذلك السابق في الحمد عن السيد وغيره الثاني انه اذا فرض
وقوع الشكر ببعض هذه الموارد فينبغي ان يقاس قياسا
على ما سلف في الحمد ان وقع ذلك بغير القلب اشترط
موافقته وان وقع بالقلب اشترط عدم مخالفة غيره كما
يشير اليه الى ذلك قولهم ينبئ عن تعظيم المنعم ثم رايت
في كلام السيد رحمه الله ان القلب اشرف موارد الشكر
لان فعله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا حقيقة من غير
ان ينضم اليه فعل غيره بخلاف الموردين الاخرين لا يكون فعل
شيء منهما شكرا حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب انتهى هـ
وقوله من غير ان ينضم اليه فعل غيره اي ومن غير ان يخالفه هذا
مراده فيما يظهر ثم هذا الذي ذكره هنا في شان القلب لا ينافي
ما سلف له في الكلام على حد الحمد ان راس الشكر من النطق
هو المفصح الكاشف لان هذا باعتبار الاستقلال وعدمه
وذاك باعتبار الظهور والخفاء وفي عطف الخدمة على العمل
في التعريف اشارة الى ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على
وجه الخدمة دون الاجرة واعلم انه قد استشهد لاطلاق
الشكر على افعال الموارد المذكورة بقول الشاعر افادتكم
النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا قال السيد
رحمه الله هو استشهاد معنوي على ان الشكر يطلق على
افعال الموارد الثلاثة وبيانه انه جعلها بازاء النعمة جزاء
لها مفرعا عليها وكل ما هو جزاء النعمة عرفا يطلق
عليه

عليه الشكر لغة قال ومن لم يتنبه لهذا زعم ان المقصود
مجرد التمثيل لجميع شعب الشكر لا الاستشهاد على اطلاق
لفظ الشكر عليها فانه غير مذكور هنا ثم اورد السيد
سؤالا محصله ان الشاعر جعل المجموع بازاء النعمة
فالشكر يجب ان يطلق عليه واما على كل واحد من الثلاثة
فلا واجاب بان الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقا وانما
الاستشهاد على اطلاقه على فعل القلب والجوارح حتى
توهم كثير ان الشكر لغة باللسان وحده ولما جمعه الشاعر
مع الاخيرين وجعلها ثلاثة علم ان كل واحد شكر للنعمة
وانه اراد نعما وكم كثرت عندي وعظمت فاقتضت مني
استيفاء انواع الشكر وبالغ في ذلك حتى جعل موارده وقفا بلغ
للنعمة ملكا لاصحابها مستفادا منها كانه قال يدي ولساني
وقلبي لكم فليس في القلب الا نصحكم ومحبتكم ولا في هذا
اللسان الا الثناء عليكم والمحمدة ولا في اليد والجوارح
الا المكافاة والخدمة قال وفي وصفه الضمير بالمحجب
اشارة الى انهم ملكوا ظاهره وباطنه انتهى وقوله ومن لم
يتنبه الخ يريد المولى سعد الدين رحمه الله تعالى والشكر
اصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به الى ما خلق
لاجله كان يصرف البصر الى الاطلاع على ما في مصنوعاته
تعالى من دقائق الصنع العجيب والحكمة البالغة ثم يصرف
القلب الى التامل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع
وصفاته بان يستدل بوجود الاثر على وجود المؤثر وباتقان ن
الاثر واحكامه على علم المؤثر وقدرته وكان يصرف السمع

الي تلفيها ينبني عن مرضاته من الاوامر وما ينبني عن اجتناب
مساخطه من النواهي ثم يستعمل الالات في امتثالهما
وقس على ذلك ساير النعم الظاهرة والباطنة فهو
اخص مطلقا من الثلاثة فمله لاعتبار شمول الالات
فيه واختصاص متعلقه بالله تعالى والشكر اللغوي مساو
للحمد العرفي كما عرفت وبينهما وبين الحمد اللغوي عموم
وخصوص من وجه يجتمعان في ثنا باللسان على الاحسان
وينفرد الحمد اللغوي في الثنا باللسان على جميل غير احسان
وينفرد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثنا بغير اللسان
على الاحسان فهو اعني الحمد اللغوي اخص موردا واعم
متعلقا وهما على العكس ونقيض الحمد الذم ونقيض
الشكر الكفران والمدح كالحمد اللغوي على راي الزمخشري
وبينهما عموم وخصوص مطلقا على راي غيره البحث
الثاني في اعرابه الحمد مبتدا وخبره الظرف الذي هو
لله واصله النصب كما قرئ به في مبتدا كتاب الله تعالى
فهو من المصادر الصادرة مسد افعالها كسقيا ورعيا
ثم عدل عنه الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات دون
التجدد والحدوث ومنه قالوا سلاما قال سلام رفعه هو
ابراهيم عليه الصلاة والسلام لتكون تحيته احسن فان قلت
قد وقع في كلامك تبعا لغيرك تسمية المجرور بالظرف
فما وجهه قلت قال الرضي وغيره لان كثيرا من المجرورات
ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص على الاعم
انتهى وقيل لان معنى الاستقرار يعرض له اذ تقدير الكلام
ههنا

ههنا الحمد مستقر لله وعلى ما يستقر فيه غيره فهو ظرف
وعورض بان عروضه في مثل رميت عن القوس مستبعد جدا
فالاوجه ما سلف فان قلت لم حكموا بان اصله النصب
قلت لان المصادر احداث متعلقة بمحالها لانها تقتضي
ان يدل على نسبتها اليها والاصل في بيان النسب والتعلقات
هو الافعال فهذه مناسبة تستدعي ان تلاحظ مع
المصادر افعالها الناصبة لها وقد تاكدت هذه المناسبة
في مصادر مخصوصة بكثرة استعمالها منصوبة بافعال
مضمرة قال الزمخشري انهم ينزلون تلك المصادر منزلة
افعالها ويسدون بها مسدها ويجعلون استعمالها كالشريعة
المنسوخة انتهى وايضاحه ما قال بعض المحققين ان تلك المصادر
تنزل منزلة افعالها لفظا وتسد مسدها معنى فاستوفت
الافعال حقها في اللفظ والمعنى فصار الجمع بينهما كاستعمال
الشريعة المنسوخة في انه خروج عن طريقة مسلوكة
الى طريقة مهجورة يعرفها المتدرب بعوايد اهل اللغة في
قواعدها انتهى فان قلت كيف جعلوا العدول الى الرفع
للدلالة على الدوام وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا
دلالة في زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلت
اجيب بان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي
استفادة الدوام منها بواسطة العدول على انهم قد ذكروا
في بحث احوال المسند ان كونه اسما لافادة الدوام لاغراض
تتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول اصلا وذلك مخالف لما
قال الشيخ وحاول بعضهم التوفيق بان الاسمية تدل الالتين

لفظية على مجرد الثبوت كما ذكر الشيخ وعقلية على الدوام
كما ذكر الرضي في الصفة المشبهة انها لما لم تدل على التجدد
ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه
والشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافي اثباته
بالدلالة العقلية قلت وهذا التوفيق يفيدك جوابا
عن اصل الاشكال غير الجواب السابق وان افادة الاسمية
للدوام غير محتاج الى العدول الخ عول عليه المجيب فيما
سلف ومن ثم اعترض السيد رحمه الله عن ذلك حيث قال في
حاشية الكشاف في توجيه افادة الاسمية الدوام ما نصه
لما كان الرفع دالا على الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث
ناسب ان يقصد بها الدوام والثبات بمعونة المقام بخلاف
النصب المستلزم لتقدير الفعل الدال بوضعه على الحدوث
والتقضي انتهى وهو وان كان فيه نوع استمداد من كلام
الرضي السابق لكنه في الحقيقة غيره فيكون الحاصل ثلاثة
اجوبة النظر الى العدول والى الدلالة العقلية الى معونة
المقام وكلام السيد سيد الكلام فان قلت سلمنا ان
الاسمية تفيد دوام الثبوت ولكن الحمد لله خبرها ظرف
وهو مانع من افادة ذلك فيما يظهر اما ان قدر الظرف هنا
بالفعل فظاهر لانهم صرحوا بان الاسمية التي خبرها فعلية
نحو قوله سبحانه الله يستهزئ بهم تفيد الاستمرار التجددي
واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله
في الظرف فيكون في حكم الفعل قلت اجيب بان الاسمية
التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى
الدوام

الدوام كالعدول هنا وبانه يجوز ان يمنع كون اسم الفاعل
للحدوث ولا يضره العمل في الظروف لان رائحة الفعل
تكفي في ذلك فيكون عاملا وهو بمعنى الثبوت ايضا وقد
صرح المولى سعد الدين في المطول في اواخر الباب
الثالث بان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل فان قلت لم قال الله ولم يقل للخالق
او الرازق ونحوهما مما يفيد الدلالة على النعم قلت
قد جرى في التلخيص مثل جري الشارح حيث قال الحمد
لله على ما انعم فقال في المطول والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد
للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد
بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاق فيزا انتهى
يعني انه سبحانه يستحق الحمد لذاته ويستحقه لصفاته
واعترض بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق للذات الذي
ادعى بعضهم في قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة
يدل على منشأ به صح قوله وان سلم فانما ذلك اذا لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح بقوله على ما
انعم كما صرح الشارح بقوله على انعامه واجيب
بان هذا امر يفهم بالذوق وحينئذ لم يقل الحمد للمنعم لامن
منشأية المحمود وذكر وصف الانعام محمودا عليه
بعد افادة الاستحقاق للذات لا يضر في ذلك او يقال ان
لفظ الجلالة الشريفة لما دل على ذات مقدسة تتصف

بجميع صفات الكمال من حيث اشتهار اتصاف تلك
الذات المقدسة بصفات الكمال في ضمن اطلاق
هذا الاسم الشريف لم يبعد ان يجعل التعليق به في
حكم التعليق بالمشتق لدلالة على مناسبة جميع الصفات
قلت وهذا الجواب الثاني فيه بحث من جهة ان الاستحقاق
الذاتي حينئذ راجع الى الوصفي فان قلت الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق لجميع صفات الكمال كما اشار
اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده قلت اجيب
بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب فان قلت لم قدم
الحمد على اسم الله الذاتي قلت لاقتضاء مقام الافتتاح
البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى المقام وبعبارة
اخرى لان الاهتمام بالحمد عارض بواسطة المقام
والاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في
الاعتبار الا انا نقول كون البلاغة مطابقة مقتضى المقام حتى
لا رعاية الامور الذاتية رجح العارض او نقول لم يرجح العارض
بل تعارضا فتساقطا فعمل بما هو الاصل من تقديم
المبتدا على الخبر سيما اذا كان المبتدا اسما دالا مسمى
العامل بحسب الاصل فان مرتبة العامل التقديم على
معموله فان قلت تقديم الظرف يفيد الاختصاص قلت
قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان في الحمد لله ايضا
دلالة على الاختصاص وسياتي ايضاحه ان شاء الله تعالى
فان قلت حينئذ كان الاختصاص حاصلا بدون التقديم
فكيف

فكيف قال الزمخشري في سورة التغابن في قوله تعالى له
الملك وله الحمد قدم الظرفان ليدل تقديمهما
على اختصاص الملك والحمد به تعالى قلت كون التقديم
من طرق الاختصاص لا ينافي حصوله مع التاخير بطريق
اخرى فان قلت قد قررت فيما سبق ان مقتضى البلاغة
تاخير الظرف في الحمد لله لان المقام مقام الحمد فهل
لا كان كذلك في سورة التغابن قلت اجيب بمنع كون
المقام في سورة التغابن ونحوها مقام الحمد بل مقام
بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد والملك
وذلك يقتضي تقديم الظرف لان كون التقديم مفيدا
للاختصاص اصرح واشهر من حصوله مع التاخير بواسطة
جعل اللام في الظرف للاختصاص فان قلت هل الجملة مفيدة
للحمد وان كانت خبرية قلت اما على تقدير ارادة الانشا
فلا اشكال في افادتها ذلك واما على تقدير الخبر فسياق
في كلام الشارح على جميع المصر ما هو كالصريح في عدم
حصول الحمد بها ولكن قد صرح جمع من محققي المتاخرين
بخلافه وافرد ذلك العلاء البخاري في رسالته وعبارة
السيد رحمه الله في بعض كتبه الحمد كما اخبار كما
هو اهله واما انشا وعلى التقدير يدل اجمالا على الاتصاف
بصفات الكمال فيكون حمدا وكذا الشكر يدل على
كونه منعما كذلك فيكون شكرا انتهى المبحث الثالث
في معنى اللام الداخلة عليه قال في الكشاف هي لتعريف
الجنس دون الاستغراق واختلف في سبب اختياره لذلك

وقيل بسببه البنا على قاعدة خلق الاعمال على طريقة المعتزلة
فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم كانت
المحامد عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها
مختصة به تعالى كما هو قضية الاستغراق وفساده ظاهر
لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية لامه الداخلة
على الحمد يستلزم اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره
لثبت الجنس له في ضمنه وقيل ان ذلك مبني على ان الحمد
مصدر ناب مناب فعله وسد مسده والافعال لا تعدو
دلالتها عن الحقيقة الى الاستغراق وبعبارة اخرى وهي
للزمخشري في بعض كتبه اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم
لا يدل الا على سوى مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق ورد
بان ذلك لا ينافي فهم الاستغراق بمعرفة المقام واقتضا
الحال واما كون اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل
سوى على مسماه فلا يكون ثمة استغراق فهو صح لو ان اللام
او صح لولا الاسم في نفسه فمسلم لكنه لا يتجه به وجه
اختيار جعل الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق
وان اريد انه لا استغراق اصلا ولو بمعونة المقام فغير لازم
كيف ولو لزمه لم يتصور استغراق مع المعرف المحلى
بلام الجنس وفساده اظهر من ان يخفى وقيل انما اختاره بنا
على ان الجنس هو المتبادر الشائع لا سيما في المصادر وعند
خفا قرائن الاستغراق ورد ايضا بان المحلى بلام الجنس في
المقامات الخطابية متبادر منه الاستغراق وهو الشائع في
الاستعمال هناك مصدرا كان او غيره اي مقام اولى بملاحظة
الشمول

فان اريد به انه لا يكون ثمة استغراق صح

الشمول والاحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله تعالى
تعظيما له وتمجيدا فهو مقام ادل دليل واعدل شاهد
على الاستغراق وقرينة الاستغراق فيه كنار على علم فالحق
كما قال الشيخ رحمه الله ان السبب في اختياره هو ان
اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون امر خارج
ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تادية المقصود
الذي هو ثبوت الحمد لله تعالى وانتفاوه عن غيره الى ملاحظة
الشمول الذي هو معنى زائد على الجنس ويستعان على
ذلك بالقرائن والاحوال الخارجة عن اللفظ فان قيل اذا
استعين بها صار اختصاص افراد الحمد مصرحا به واذا
اكتفي بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما ضمنيا والاول
اولى بالاختيار قلت اجيب بان الاختصاصين متلازمان فان
كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص
الافراد ففي جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك
طريق البرهان نوع فن من البلاغة وبعبارة اخرى قصر جميع
الافراد على تقدير الجنس ثابت ببينة بخلافه على تقدير الاستغراق
فان قلت كيف يصح على مذهب الزمخشري تخصيص جنس
الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الافراد كما ذكرت
قلت اجيب بان ذلك مبني على ان افعال العباد الحسنة
التي يستحقون بها الحمد عنده انما هي بتمكين الله و[illegible]
واقداره عليها فمن هذا الوجه كان حمدهم على هذه
الافعال راجعا اليه تعالى وقد اشار الى ذلك الزمخشري في سورة
التغابن حيث قال في تفسير قوله تعالى له الملك وله الحمد قدم

حمد م

الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما غيره فاعتداد بان نعمة الله تعالى جرت على يده انتهى ولا يرد على هذا ان افعالهم القبيحة التي يستحقون عليها المذمة باقدار الله تعالى وتمكينه ايضا فتكون المذمة عليها ايضا راجعة اليه سبحانه لما بين في علم الكلام من ان اقدار المختار على الافعال الحسنة حسن وعلى القبيحة ليس قبيح وقد يجاب ايضا عن اصل الاشكال بانه جعل الجنس في المقام الخطابي منصرفا الى الكامل من افراده فكان الكامل من افراد تلك الحقيقة واختصاص الجنس على هذا الوجه لا يستلزم اختصاص جميع الافراد قيل ومن هذا الجواب الثاني يظهر ان الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه ومنع هذا الظهور بامكان اختيار الاستغراق ايضا بناء على تنزيل ما عدا محامده تعالى منزلة العدم اذ لا يعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق اذا بين اختصاص الجنس والاستغراق في انهما ينافيان ظاهرا طريقة الاعتزال في قاعدة خلق الاعمال وايضا فانهما يندفع باحد الجوابين المذكورين فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه فان قلت قد سلف في المبحث الثاني وصدر هذا المبحث اشارة الى ان دلالة الجملة على اختصاص الحمد بالله انما استفيد من تعريف الجنس بواسطة لام الاختصاص الداخلة على الخبر وقضية ذلك ان نحو التوكل على الله والكرم في العرب والايمة من قريش لا يفيد الاختصاص لخلو الخبر عن لامه وفي التلخيص وشرحه ما يخالفه حيث قالا اعتبار تعريف

الجنس

الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت على الاستغراق لكونها في المقام الخطابي فالامر ظاهر لانه بمنزلة كل امير زيد وكل شجاع عمرو وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرو او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لضرورة امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر قال في المطول عقب هذا فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان وقايم فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس ونظر في المطول في هذا

الجواب من غير ان يبين وجه النظر ثم قال فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع وان جعل مبتدا فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو
الكرم التقوى لا غيرها والامير الشجاع والامير هذا
او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على
الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش
لان الجنس منحصر مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق
بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة
بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على
الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قال فليتامل فان به دقة
وبه يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد
على الاتصاف بكونه لله على ما مر انتهى ومحصوله كما ترى ان
ان تعريف الجنس في المبتدا يفيد الاختصاص وان عري الخبر
عن لامه كما في الامثلة السابقة قلت الذي اشرنا اليه من
توقف افادة الاختصاص في الحمد لله على لامه هو الحق
ان شاء الله تعالى وكذا ان النظر الذي ترك بيان وجهه في
المطول قد افصح عنه السيد رحمه الله تعالى حيث قال في
توجيه النظر اما اولا فلان المحمول في زيد انسان او قائم
هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم فان كان اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي هي وهو المعنى ان كان ما جعله
دليلا على الحصر في المعرف جاريا بعينه في الخبر المنكر ويصير
منقوضا

منقوضا به وان كان موضوعا للماهية بقيد وحدة
مطلقة اعني مفهوم فرد ما منها فكذلك يلزم ما ذكر لان هذا
المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر فيه لزم ان لا يكون للانسان
فرد اخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعني مفهوم
فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيد ومنحصرا فيه والقول
بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر
الافراد به مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض اعني
مفهوم فرد من الانسان مثلا بما يصدق هو عليه فان المحمول
في المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت وان الثاني
لظهور بطلانه لانه ان كان عين زيد فلا حمل حقيقة وان كان
غيره لم يصح الايجاب في زيد انسان بحسب نفس الامر واما
ثانيا فلان صدق فرد من الانسان على زيد في الخبر المنكر هو
يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه انحصارها
فيه واما ثالثا فلان ما ذكره من اقتضاء الصدق في الحمل الانحصار
والاتحاد يلزم يستلزم ان لا يصدق عام على خاص فيبطل
العموم مطلقا ومن ثم قال رحمه الله فالاولى ان نعرض
عن مثل هذه المباحث ونقول اذا قلنا زيد الامير مع قصر
الجنس فان حملناه على الاستغراق فالحصر ظاهر والا فينبغي
ان يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم الجنسية اذ لو اريد صدقه
عليه لضاع التعريف لظهور الحصول المقصود بالمنكر ايضا
وحينئذ لا يوجد الجنس دونه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما
يحصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يسمى قصرا بل يعد
مرتبة اعلى منه انتهى وقوله في المطول الا ان الجنس حينئذ

متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر قال فيه السيد هو
نفسك بما قد اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا من تفصيل
النظر وفساده بما لا مزيد عليه قال فالصواب ان يقال يعني
بدل قوله لان الجنس حينئذ متحد الخ لان المعنى ان كل ثوكل
على الله وكل تفويض الامر الى الله وكل كرم في العرب فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لان كل
فرد منه موصوف بانه فيهم فلا يوجد في غيرهم ولا يلزم
من ذلك ان يكون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كرما
فيلزم قصر الخبر على المبتدا وقوله وبه يظهر ان تعريف الجنس
في الحمد لله الخ قال فيه السيد ايضا هذا انما يظهر
اذا قصد بالحمد لله كل حمد على قياس ما قررناه في الامثلة
السابقة فاما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم هو
اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس
الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس
ذلك من قصر المبتدا على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم
مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب
لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتعداهم
الى غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص
هاهنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلو حملت على قصر
الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس
الكرم موصوف بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم انحصار
افراده فيهم لجواز ان يثبت لهم في ضمن فرد ولغيرهم في ضمن
اخر قال السيد رحمه الله عقب هذا ونحن بما قررنا لك من
هذه

هذه المقاصد الجليلة التي يعم نفعها مواطن كثيرة تنبهناك
فيها على انا لا نركن الى ما بنا ها الشارح عليه مما هو اوهن من بيت
العنكبوت انتهى وقد انكشف لك صحة ما اشرنا اليه من ان
قصر الجنس في الحمد لله متوقف على لام الاختصاص التي في الخبر
وان ما حاوله في المطول يمتنع منه التحقيق السابق في تفصيل
النظر وان عذرنا في الاطالة عموم نفع تلك الفوائد الغرر
فان قلت ما معنى التعريف الجنسي وما الفرق بين المعرف الجنسي
وعلم الجنس وبينهما وبين الجنس والنكرة وهل التعريف باللام اسم ع
منحصر في الجنس والعهد اي الخارجي كما ذكر في المفصل ويكون
كل من الاستغراق والعهد الذهني فرعا عن الاول ومرتبا عليه
ام لا قلت هذا مبحث شريف وموضع نظر دقيق طريف وخلا صح
القول في ذلك الكاشف عن حقيقة ما هنالك ان معنى تعريف
الجنس الاشارة الى حضور الماهية في ذهن المتكلم والسامع
وغيرهما هنالك من بين سائر الماهيات فان المنكر وان دل على
ماهية معقولة متميزة في الذهن حاضرة عنده الا انه لا اشارة
فيه الى تعينها وحضورها فاذا عرف بلام الجنس فقد اشير
الى ذلك والفرق بين حضورها وتعينها في الذهن وبين
الاشارة الى تعينها وحضورها هناك بما لا يخفى وتوهم
كثير من الناس ان معنى تعريف الجنس هو الاستغراق وبطلانه
ظاهر لان معنى التعريف الاشارة الى المعرفة والحضور وليس
هذا من الاحاطة والاستغراق في شيء نعم في المقام الخطابي
قد يشار باللام الى الماهية في ضمن جميع الافراد بمعونة المقام
وقرائن الاحوال فليس الاستغراق مستفادا من معنى تعريف الجنس

بل من المعرف الجنس بمعونة المقام فيسبوا اريد الجنس من حيث
هو وفي ضمن جميع الافراد بمعونة المقام فان التعريف على
التقدير بين الجنس وتحقيق الكلام وتفصيله ان معنى التعريف
مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم هو
متعين حاضر في الذهن بشخصه كما في ذلك ما صرح به الشيخ
ابن الحاجب في الايضاح من ان زيدا موضوع لمعهود بين المتكلم
والمخاطب ومن ان غلام زيد موضوع لمعهود بينهما بحسب
تلك النسبة المخصوصة وقول الادبا المعرفة ما يعرفه مخا
طبك والنكرة ما لا يعرفه واجماعهم على ان الصلة يجب ان تكون
معلومة الانتساب للسامع وكذا استقرأت كلامهم وتحققت
محصوله استوثقت بما ذكرناه لك وقد صرح بذلك بعض
المحققين حيث قال التعريف يقصد به معين عند السامع من
حيث هو معين كانه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد
بها التفات النفس الى المعنى من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها
تعينه وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته
فرق جلي وهو دقيق في تحقيق ذلك مقدمة هي ان فهم المعاني من
الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني
متصورة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم
على معنى فلا يخلوا اما ان يكون ذلك الاعتبار بكون المعنى معينا
عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه ام لا فالاول يسمى
معرفة والثاني نكرة ثم الاشارة الى تعين المعنى وحضوره
ان كانت بجوهر اللفظ سمي علما اما جنسيا ان كان المعهود هو
الحاضر جنسا وماهية كاسامة واما شخصيا ان كان فردا
منها

منها كزيد او اكثر كابانين والا فلا بد من امر خارج عنه يشار به
الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة والقرينة في التكلم لات
والخطاب والغيبة في الضماير وكالنسب المعلومات في الموصو
والمضاف الى المعارف وكحرفي التعريف والندا في المعرف بهما
فاللام اذا دخلت على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة
معينة من مسماه فردا كان او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا
وتسمى لام العهد الخارجي ونظيره العلم الشخصي واما ان
يشار بها الى مسماه وتسمى لام الجنس وحينئذ اما ان يقصد
بها المسمى من حيث هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل
خير من المراة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة ونظيره العلم
الجنسي واما ان يقصد المسمى من حيث هو موجود في ضمن
الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه الثابتة له ضمنا
فاما في جميعها كما في المقام الخطابي لعلة ابهام وان القصد
الى بعضها دون بعض ترجيح لاحد المتساويين على الاخر
وتسمى لام الاستغراق ونظيره كلمة كل مضافة الى نكرة
واما في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وتسمى
معهودا ذهنيا ومؤداه مؤدى النكرة ولذلك تجري
عليه احكامها فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد
في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة كما سلف بحسب
تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص
وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالا
علام الشخصية اذ في كل منهما اشارة بجوهر اللفظ
الى حضور المسمى في الذهن وان الفرق بين اسم الجنس

المعروف كالاسد وبين علم الجنس كاسامة هو الاشارة
بالاداة وجوهر اللفظ وبينهما وبين اسم الجنس النكرة
باعتبار الاشارة الى المعنى والحضور وعدمها وان التعريف
في اللام منحصر كما في المفصل في تعريف الجنس والعهد
اي الخارجي وان كلا من الاستغراق والعهد الذهني من
تفاريع التعريف الجنسي واما ما نقل عن الزمخشري كما سلف
من ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل
الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق فقد سلف انه
اراد به ان ليس ثمة استغراق فهو مدلول للاسم او اللام
الا انه لا يستفاد من الامور الخارجة واقتضاء المقام فان
قلت اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية من حيث هي
فكيف يستعمل في فرد معين كما في العهد الخارجي او غير
معين كما في العهد الذهني او في جميع الافراد كما في
الاستغراق وان كان الفرد منتشر منها اشكل استعماله
في الماهية وفرد معين منها وجميع افرادها قلت قد
سئل عن ذلك السيد رحمه الله في حاشية المطول فاجاب
بقوله اما على الاول وهو الحق فلا اشكال في الاستغراق
والعهد الذهني لما عرف من ان اللام فيهما مستعمل في
طبيعة الجنس فقط وانما يفهم فرد غير معين او جميع الا
فراد من امور خارجة واما العهد الخارجي فالظاهر ان الاسم
مستعمل فيه وانه وضعا اخر بازاء خصوصية كل معهود
وهذا يسمى وضعا عاما واما على الثاني فالحال في العهد الخارجي
على ما ذكرنا وكذا في الاستغراق فان الفرد المنتشر كالماهية
يصدق

يصدق على كل فرد منها واما استعماله في الماهية فاما
مجاز وهناك وضع اخر بازائها فان قلت هلا جعلت
العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس
قلت لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من افراده
بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى دون الاستغراق انتهى
وقد وقع الاطناب في هذا المبحث لما فيه من الرقائق الشريفة
والانظار الصحيحة القويمة التي يعم نفعها ويعظم عند
اولي البصائر وقعها والله سبحانه وتعالى اعلم واليه
اضرع في العفو عما طغى به القلم والحمد لله اولا واخرا
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم
امين
والله اعلم تمت